ممارسة الحريّات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة

Practicing Academic Freedoms among Faculty Members of the Faculty of Higher Education Studies at King Abdulaziz University In Jeddah

إعداد

أ.أشواق عزيز رافد الأحمدي — أ.د . نجاة محمد سعيد الصائغ

باحثة ماجستير تخصص الإدارة التربوية — أستاذ الإدارة التعليمية

كلية الدراسات العليا التربوية

جامعة الملك عبد العزيز

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور

المجلد السادس عشر، العدد الثاني (أبريل)، لسنة 2024

ممارسة الحريَّات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة

أ.أشواق عزيز رافد الأحمدي

أ.د . نجاة محمد سعيد الصائغ

- **مستخلص البحث**

هَدَفَ البحث إلى معرفة مدى ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، **واعتمد البحثُ المنهجَ الوصفي**، واستُخدمت الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وقد طُبِّق البحث على عينة من أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، بلغت (30) عضو هيئة تدريس، والتي اعتُمِدت بوصفها عينة عشوائية للبحث بنسبة (33%) من مجتمع البحث الأصلي، الذي يبلغ عدده (90)، وحُلِّلت الاستجابات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، **وتوصَّل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:** أن ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة جاء بدرجة استجابة (عالية)، وبمتوسط حسابي قدره (3.63)، وانحراف معياري (0.425)، وأن ممارسة حرية التدريس جاءت في الترتيب الأول بدرجة ممارسة (عالية) ومتوسط حسابي (3.93)، يليها في الترتيب الثاني ممارسة حرية التعبير عن الرأي بدرجة ممارسة (عالية) وبمتوسط حسابي (3.71)، وفي الترتيب الثالث ممارسة حرية البحث والنشر بدرجة ممارسة (عالية) ومتوسط حسابي (3.69)، وفي الترتيب الرابع والأخير ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار بدرجة ممارسة (متوسطة) ومتوسط حسابي (3.23). وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة يُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس، سنوات الخبرة، الجامعة التي تخرَّج منها عضو هيئة التدريس)؛ **كما قدَّمت الباحثة عددًا من التوصيات أهمها:** إشراك أعضاء هيئة التدريس في عمليات اتخاذ القرارات الأكاديمية عن طريق اعتماد التصويت على القرارات وعدم اقتصارها على القيادات العليا فقط، والتشجيع على القيام بالأبحاث العلمية وإدراج العمل البحثي ضمن أنصبة أعضاء هيئة التدريس.

الكلمات المفتاحية:

الحريات الأكاديمية، أعضاء هيئة التدريس، جامعة الملك عبد العزيز

Practicing Academic Freedoms among Faculty Members of the Faculty of Studies of Higher Educational Education at King Abdulaziz University In Jeddah

by

Ashwaq Aziz Rafed AlAhmadi

Najat Muhammad Saeed Al-Sayegh

Abstract

The purpose of the study is to investigate the extent of academic freedoms among faculty members in graduate studies faculty at king Abdelziz university in Jeddah. The descriptive approach was adopted, as the questionnaire was used to collect data from faculty Members in Graduate Studies faculty at King Abdelziz University. The sample totaled (30) faculty members selected through random sampling with rate (33%) from the original population totaling (90) faculty members. Data was collected by using SPSS program. The extent of practicing Academic Freedoms among Faculty Members in Graduate Studies faculty at King Abdelziz University in Jeddah is high level with mean of (3.63) and standard deviation of (0.425), teaching freedom domain came first in high level with a mean of (3.93) followed by freedom of expression in high level with a mean of (3.71) and the third rank freedom of research and publication in high level with mean of (4.69), and the fourth and last place is freedom of participation in decision-making, in a Medium degree with mean of (3.23). There are no significant statistical differences at the level of (0.05 α) the exercise of academic freedom among faculty members in the College of graduate Studies at King Abdulaziz University in Jeddah is attributed to: (gender, years of experience, the university from which a member graduated Faculty); The researcher also made number of recommendations, the most important of which are: Involving faculty members in academic decision-making processes by adopting votes on decisions and not being limited to senior leaders only, encouraging scientific research and including research work within the shares of faculty members

Key Words: Academic Freedom. Faculty Members. King Abdulaziz University

المقدمة

يُعد التعليم العالي ركيزة أساسية وإحدى الدعائم المؤثرة في المسيرة التنموية في أي بلد، إذْ تُعد الجامعة بؤرة الفكر والبحث والإبداع في شتى مجالات الحياة، وهي مركز حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، ولها دور مهم في تنمية الوعي الثقافي بين أبناء المجتمع، فهي مؤسسة يرتبط نمو المجتمع وتقدمه بها، وهذا بدوره يتطلَّب الحرية في التعبير، والتمكين، والتغيير، والتطوير. إذ تُعد الحرية الأكاديمية من أهم قضايا مؤسسات التعليم العالي على الصعيد العالمي، ذلك لأنها تساهم في إيجاد مناخ يرعى الإبداع والثراء المعرفي؛ ما يُعزِّز الولاء التنظيمي لدى عضو هيئة التدريس في الجامعة.

ولأهمية الحرية الأكاديمية بدأت عدد من المنظمات العالمية منها منظمات من الأمم المتحدة – في بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي – بعقد مؤتمرات وندوات صدر عنها عدد من التوصيات تُعزِّز الحريات، في حين أُطلِقت مبادرات على الصعيدين العالمي والعربي تساعد في استقلالية الجامعات، منها: إعلان ليما (بيرو) 1988م، وإعلان دار السلام (تنزانيا) 1990م، وإعلان عمان (الأردن) للحريات الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي 2004م، (العطوي، ب.ت).

وفي بريطانيا، كما أوضح (زرارقة، 2015)، فالحرية الأكاديمية هي حرية المؤسسات الجامعية ككل، وحمايتها من التأثيرات الخارجية سواء كانت سياسية أو غيرها، في حين يركز مفهومها في الولايات المتحدة الأمريكية على حرية أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات، وكل جامعة مسؤولة عن أعضائها، وأن مُمارسي الحرية يتمتَّعون بالثقة الذاتية فتدفعهم إلى التطوير والتجديد، وتعزز لديهم الشعور بالانتماء للكلية نفسها وللجامعة وللمجتمع عمومًا.

كما أقرَّت الجمعية الأمريكية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات 1915م، تعريفًا للحرية الأكاديمية يتضمن عدم وضع الجامعة أي قيود على عمل الأستاذ الجامعي سواء في قيامه بنشاطاته التدريسية أو البحثية أو أن تحدَّ من حريته في نشر أبحاثه ومعرفته بأي شكل من الأشكال، (الصاوي، 1992).

وترى (الحارثي، 1436هـ) أن الحرية الأكاديمية مثلها مثل أدوات الفكر والمعرفة والإنتاج، وأنه يجب توجيهها بما يخدم أهداف الجامعات ووظائفها، وأن تصبَّ في مصلحة المجتمع وتنميته عن طريق رفع مكانة الجامعة وتحريرها من القيود الجامدة، وألّا تُستغل في نشر الأفكار الضارة بهوية المجتمع والخروج عن الحدود المقبولة اجتماعيًّا.

كما أن للحرية الأكاديمية أبعادًا اتفقت العديد من الدراسات في بعضها، وأضافت بعض الدراسات أبعادًا أخرى، لخَّصها (حكمي، 1439هـ) في: حرية التفكير، وحرية الاختيار، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية البحث والنشر، وحرية التدريس، وحرية المشاركة في اتخاذ القرار،

وحرية المشاركة في الخدمات والأنشطة التطوعية داخل الجامعة وخارجها، وحرية الانضمام إلى الجمعيات والاتحادات في مجال تخصصه وحضور الندوات والمؤتمرات.

ولكي تصل الجامعة إلى ما يُحقق أهدافها ويسمو بها، لا بد من تطبيقها الحرية والديمقراطية بشكلها الصحيح، الذي يُعدُّ مطلبًا ساميًا يتفق مع القيم الإنسانية المختلفة، كالحرية والعدل والمساواة والمشاركة، وهذا ما أوصل الدول الصناعية الأولى في العالم إلى التقدم في المجالات التربوية والاجتماعية والاقتصادية كافة، فتطور المجتمعات البشرية وتقدمها مرتبط بتطبيق الحرية والديمقراطية، بحيث تصبح أسلوب حياة المجتمعات كافة، (جعنيني، 2010م).

وقد تناول عدد من الدراسات الأجنبية موضوع الحرية الأكاديمية في الدراسة التي أجراها (Goodell، 2005) في جامعة كومنوليث، إذ أجمع أغلب أفراد العينة فيها على أهمية الحرية الأكاديمية، لكونها مَزِيَّةً للتعليم الجامعي، كما أجمعوا على وجود أخطار تهدد ممارستها، وعلى الرغم من ذلك فقد أكَّدوا أنها حق يجب أن يُمارَس.

والدراسة التي أجراها (Orubit, Paullay, & Abrham, 2012)، والتي هدفت إلى عرض الأحداث التاريخية فيما يتصل باستقلال الجامعة والحرية الأكاديمية في نيجيريا، إذ أفضت نتائجها إلى أن الحرية الأكاديمية كانت معدومة منذ عام 1950م حتى عام 1970م، ثم تعرضت الجامعة للعديد من الأزمات، منها: الافتقار إلى البنية الأساسية، وانتهاك للإجراءات القانونية، وقمع للحريات الأكاديمية، منذ عام 1979م إلى عام 1999م، إلى أن اعتُرِف بالحرية الأكاديمية التي من شأنها تحقيق التقدُّم للشعب وللوطن.

وفي دراسة (Barger, 2010)، التي بحثت في الحرية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية بِعَدِّها جوهر التعليم العالي، ومفتاح أعضاء هيئة التدريس في التعليم والبحث والنشر، والتي أفضت نتائجها إلى أن الحرية الأكاديمية عنصر أساس في الجامعات، وتشمل الجامعة بِعَدِّها مؤسسةً مستقلةً المعرفة والتعلُّم وإجراء الأبحاث.

ومما جاءت به بعض الدراسات العربية فيما يخص الحرية الأكاديمية: ففي الجامعات الجزائرية شغلت قضيَّة الحريات الأكاديمية أعضاء الهيئة التدريسية فيها، واستحوذت على أفكارهم واهتماماتهم باعتقادهم ارتباطها الجوهري بالقضايا والمشكلات الجامعية، في حين أن ما يقارب 85% من العينة أكَّدوا أن الحرية الأكاديمية حقيقة تُشكِّل أساس الحياة الجامعية، (توهامي، 2015م).

أما في دراسة (رعفيت، 2010م)، فقد أظهرت النتائج أن توفر الحرية الأكاديمية في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس كانت كبيرة في مجالي التدريس والبحث العلمي، ومتوسطة في مجالي الرأي والتعبير، وخدمة المجتمع.

وفي الدراسة التي طبَّقها (الكندري و الشاهين، 2011م)، والتي تهدف إلى الكشف عن مظاهر وأسس الحريات الأكاديمية التي يتمتع بها عضو هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت، أفضت نتائجها إلى أن درجة الحرية الأكاديمية فيها كبيرة.

أما فيما يخص ممارسة الحرية الأكاديمية في المملكة العربية السعودية عمومًا، فقد أفضت الدراسة التي أجراها (الزبون و البرجس، 2015م) أن الرتبة الأكاديمية لا تؤثر في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية، ولا تتأثر أيضًا درجة ممارسة عضو الهيئة التدريسية بازدياد الرتبة.

كما أوضحت الدراسة التي أجرتها (الصائغ، 2010م) أن درجة تمتُّع أعضاء الهيئة التدريسية بالحرية الأكاديمية كانت ضعيفة في مشاركتهم في اتخاذ القرار، وقدرتهم عن التعبير عن آرائهم بحرية، كذلك عدم مشاركتهم في الخطط التطويرية في الجامعة.

ويُعد البحث العلمي أحد أهم المهام والوظائف الرئيسة التي تقوم بها الجامعات عمومًا، إذ جاء في دراسة (عبد اللطيف، 2016م) أن من معوقات البحث العلمي في الوطن العربي عدم الاهتمام بالباحث العربي بتوفير الجو العلمي، والبعد عن البيروقراطية، والروتين، وافتقار معظم الدول العربية إلى سياسات واضحة للبحث العلمي، إذ تمثَّلت في ارتباطه وتطويره بالأشخاص، فضلًا عن السياسات والخطط الاستراتيجية المرسومة، كما أن النظام السياسي السائد في مجتمع ما، يؤثر تأثيرًا واضحًا في العلم ونموه واتجاهاته، وينعكس على أنشطة البحث العلمي الذي يتطلَّب ممارسة الحرية الأكاديمية في أجلى صورها.

ومن هذا المنطلق فالحرية الأكاديمية ليست ترفًا، بل ضرورةً وحقًّا لأعضاء الهيئة التدريسية، وتصبُّ في مصلحة المعرفة الإنسانية، وتزيد من الإنتاجية العلمية عن طريق تنمية روح الولاء والإخلاص والكفاءة لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات؛ ما سيؤدي حتمًا إلى نجاح الجامعات وخدمة المجتمعات.

مشكلة البحث

إن تقييد الحرية الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات في أي مجتمع من المجتمعات يُعد انتهاكًا لاستقلالية الجامعات في إدارة الشأن الأكاديمي، الذي بدوره يؤدي إلى تراجع المؤسسة الجامعية وترديها وضعفها. في الوقت الذي يُعد فيه الولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية مطلبًا أساسيًّا تسعى الجامعات والمنظمات الحكومية إلى تنميته عند موظفيها، ويرجع هذا الاهتمام إلى تأثيره في أداء الموظف بعدِّه أهم العوامل التي تحدد فاعلية وكفاءة المنظمة. (غربي و قوارح، 2016م،2017م).

فعندما يكون عضو هيئة التدريس حُرًّا في الكتابة والبحث والنشر وإيصال مقترحاته دون الخوف من فقدان الوظيفة أو الامتيازات الجامعية في جو تسوده الحريّة والديمقراطية وبعيد عن

كل المُعوِّقات التي تحدُّ من حريته وتقيدها، يعزز لديه الرضا الوظيفي الذي يؤثر تأثيرًا مباشرًا في ولائه للجامعة التي هو عضو فعّال فيها. **ومن هنا تحددت مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: (ما الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة؟).**

أسئلة البحث

للوصول إلى تحقيق هدف البحث لا بد من الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1) ما مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس الحريةَ الأكاديميةَ في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة؟
2) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس)؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1) التعرف إلى مدى ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة.
2) الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس الحريات الأكاديمية في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، تبعًا للمتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة، الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس).

أهمية البحث

1) يضع أمامَ جامعة الملك عبد العزيز واقع الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية.
2) تستمد الدراسة أهميتها من أهمية دور عضو هيئة التدريس في إثراء المعرفة وتطوير الفنون الإنتاجية وعدم التقيُّد الفكري والاكتفاء بالشائع والمُسلَّم من الطرح، إذ تسعى لتمكينه من ممارسة دوره بكفاءة وفاعليَّة.
3) تبصير المسؤولين والقائمين على الجامعات في المملكة العربية السعودية المتمثِّلين في وزارة التعليم عن طريق توضيح العلاقة بين الحريات الأكاديمية والولاء التنظيمي ودوره المهم في التنمية والتطوير، الذي بدوره يُسهم في رفع كفاءة التعليم العالي عمومًا.
4) تفيد نتائج هذا البحث الباحثين بإجراء دراسات مستقبلية مبنية عليها.

حدود البحث

–**الحدود الموضوعية:** يتناول هذا البحث دراسة واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة الحريات الأكاديمية تبعًا للأبعاد الآتية: حرية التعبير عن الرأي، وحرية البحث والنشر، وحرية التدريس، وحرية المشاركة في اتخاذ القرار.

–**الحدود الزمانية:** يُجرى البحث في الفصل الدراسي الثاني من عام 2021م/ 1442هـ.

مصطلحات البحث

1)الحريات الأكاديمية: عرَّفها (عيد، 2012م) بأنها تعني: (حرية أعضاء هيئة التدريس فُرادى أو جماعات في تقصّي المعرفة وتطويرها وتحسينها والاستفادة منها بما يحقق الأهداف التي تخدم المجتمع، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة دون تدخل أي جهة داخلية أو خارجية. والاستقلال يعني قيام الجامعة بصنع قراراتها المتعلقة بسير العمل الداخلي ماليًّا وإداريًّا، وإقرار سياسة البحث والتعليم والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، بعيدًا عن الدولة وعن القوى الضاغطة المختلفة في المجتمع).

2)الحريات الأكاديمية إجرائيًّا: تعرِّفها الباحثة بأنها: حق أعضاء هيئة التدريس، في جامعة الملك عبد العزيز في جدة، في التعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم، وتدريسهم، وحرية اختيارهم محتوى المقرر الدراسي، وحرية كتابتهم البحث العلمي ونشره، وحرية التوثيق والإنتاج دون تدخل خارجي من أي جهة، في مناخ من الحرية المسؤولة والمنضبطة، وستُقاس عن طريق الأداة المُعدَّة لهذا الغرض.

منهجية البحث

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي.

مجتمع البحث

تكوَّن مجتمع البحث من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الدراسات العُليا التربوية في شطر الطلاب وشطر الطالبات في جامعة الملك عبد العزيز في جدة وعددهم (90).

عينة البحث

أُختيرت عينة البحث عشوائيًّا متمثِّلةً بنسبة (33%) من إجمالي أفراد مجتمع البحث وعددهم (30) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس.

.

مفهوم الحريَّة الأكاديمية

عُرِّفت الحريَّة الأكاديمية تعريفات متعددة تنصبُّ جميعها في عضو هيئة التدريس وحقه في ممارسة عمله دون ضغط أو قيد، من أي جهة كانت. فقد عرَّفت (حوالة، 2012م، ص20) الحريَّة الأكاديمية بأنها "الفرصة المتاحة أمام المعلم والطالب للدراسة والتدريس، دون إكراه أو أي صورة من صور التدخُّل الذي يفرض قيودًا على تلك الحرية؛ بمعنى حرية المعلمين في التدريس بالطريقة التي يرونها مناسبة من وجهة نظرهم المهنية، وحرية الطالب في التعبير والتساؤل، واحترام رأي الآخرين، مع مراعاة أن الحرية والمسؤولية وجهان لعملة واحدة".

كما عرَّف (الغريب، 2012م) الحرية الأكاديمية بأنها حق عضو هيئة التدريس في ممارسة نشاطاته التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع والتعبير عن أفكاره وفلسفته دون أي ضغط خارجي يُمارَس عليه.

وعرَّفت الموسوعة البريطانية الحريات الأكاديمية بأنها حرية أعضاء هيئة التدريس والطلاب في التعليم والدراسة والبحث عن المعرفة دون تدخل من أي جهة خارجية ودون قيود أو ضغوط من الرأي العام، والتدريس والعمل بالطريقة التي يرونها مناسبة مهنيًّا دون سيطرة أو رقابة خارجية، والتعبير عن آرائهم واستنتاجاتهم بحرية تامة. (Encyclopedia Britannici, 2011)

كما أشار (القرني، 1433هـ)، و(الرويلي، 1436هـ) إلى التعريف الأكثر شمولًا لمفهوم الحرية الأكاديمية بأنه يتمثَّل في استقلال الجامعات والكليات أكاديميًّا وماديًّا وإداريًّا لتتمكن من تصريف شؤونها دون أي تدخل خارجي، وتَمتُّع أساتذة أعضاء هيئة التدريس بحريَّة البحث والتدريس وإبداء الرأي ومشاركة القنوات الأكاديمية ذات العلاقة بتخصصاتهم.

ويُعرف (Karran، 2019 :4 Mallinson &) الحريّة الأكاديمية بأنها الحق في حرية التدريس وإجراء البحوث دون قيود على العقيدة المنصوص عليها ونشر نتائجها الأكاديمية.

وبناءً على ما سبق فالحرية الأكاديمية حق لأعضاء هيئة التدريس لممارسة مهامهم في البحث والتدريس والتعبير عن آرائهم واتخاذ القرارات والمشاركة في وضع القوانين واللوائح

والأنظمة والندوات والمؤتمرات العلمية والنشاطات والخدمات التطوعية في المجتمع دون ضغوط أو قيود داخلية أو خارجية ودون المساس بحريَّة الآخرين.

أهمية الحرية الأكاديمية

تُعد الحريَّة الأكاديمية مطلبًا ضروريًّا ومُهمًّا لاستمرار أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعات وليبقى نشاطهم في حدود الحريات الأكاديمية المسموح بها، وبعيدًا عن الإزعاج من أي جهة خارجية أو داخلية، إذ تُعد الحريَّة الأكاديمية مصدرًا للتقدُّم العلمي والتطور المجتمعي، وتكمن أهميتها في أنها تتيح قدرًا كافيًا لأعضاء هيئة التدريس بتطوير أدائهم وعملهم التربوي، وتحسين الأداء الوظيفي الأكاديمي، فهي تُحرِّر عضو هيئة التدريس من الالتزامات التي تؤثر في مصداقية عمله وأدائه. (أبو حبش، 2016م).

وأشارت وليامز (Williams،2016) إلى أهمية الحرية الأكاديمية، وأوضحت أنها تعمل على البحث والتقصي، وتبادل ونشر المعرفة دون قيود.

وذكر ميسروب (2020م) أن الحرية الأكاديمية تُعد القلب النابض للجامعات، وهي رُكنٌ أساسٌ في بناء الجامعة وازدهارها وتطورها لتقوم برسالتها على أكمل وجه بتخريج العناصر ذات الكفاءة التي تقود المجتمعات وتعمل على تطورها وتقدمها في المجالات كافة، كما تُسهم في تحسين الإنتاج العملي والعلمي لأعضاء هيئة التدريس، وتعمل على نمو الفكر وإطلاق طاقات الإبداع، كما وترفع من مستوى كفاءة العمل الجامعي وتحقيق الأهداف.

وأشار واينبنق (Wanbing، 2013) إلى أن الحرية الأكاديمية تعمل على تحقيق الأهداف الجامعية عن طريق التنمية والتطوير والارتقاء بها في مصافِّ العالمية، لذا يجب أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس في الدراسات العُليا بالحريَّة الأكاديمية.

إضافة إلى أن تقييد الحريات في التعليم، كما تصفه (حوالة، 2012م) يتمثَّل في تدخُّل أصحاب اليد الثقيلة في الحياة الجامعية في جوانب عديدة منها، سفر أعضاء هيئة التدريس، واختيار مواد المقرر، وموضوعات المؤتمرات، فضلًا عن تقييد حركة المعلِّم في التدريس، وقلة الاهتمام بتوظيف الوسائل التكنولوجية، وغيرها من المعوقات المرتبطة بالعملية التعليمية.

ضوابط ومحددات الحرية الأكاديمية

ذكر (ملكاوي وعودة، 2012م) مجموعة من الضوابط أو المبادئ للحرية الأكاديمية التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس، منها:

-الأمانة: وتعني حرص عضو هيئة التدريس على أداء واجباته فيما يتعلق بتقديم المعرفة والصدق العلمي.

-التزام أخلاقيات العمل الجامعي: وهي ألا يخرج عضو هيئة التدريس الباحث عن القيم النبيلة والأخلاقيات والمعتقدات في أثناء التدريس والعمل، والملاحظة والاستنتاج.

-المسؤولية: وهي التزام كل ما يقوم به عضو هيئة التدريس من مهام التزامًا كاملًا، والقيام بها على أكمل وجه، والدفاع عن حقوق وحريّات الإنسان وتسخير البحث والنشاط العلمي، لذلك فالحرية الأكاديمية والمسؤولية وجهان لحقيقة واحدة.

أما (هادي،2010) فذكر عدة ضوابط ومحددات للحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، منها:

-حق ممنوح للأستاذ الجامعي بعد انتهاء المدة التأهيلية، التي تبدأ من مدة تعيينه ولا يتعدى السبع سنوات في أغلب الأحوال.

-الأساتذة مؤهلون بحريَّة تامة في البحث والنشر العلمي ضمن المواضيع الملائمة لتأدية واجباتهم الأكاديمية.

-إن الأساتذة في غرفة الصف وفي أثناء مناقشة الموضوعات يجب عدم خوضهم في القضايا الخلافية، أو الخروج عن سير الدرس، ويُحاسَب الأساتذة بوصفهم مواطنين عندما يتكلمون أو يتطرقون لمواضيع خارج نطاق مهامهم الأكاديمية.

وفي صدد هذا القول، ترى (العجمي، 2016م) أنه توجد عدة عوامل تُسهم في تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات منها، العمل على تطبيق استقلالية المؤسسات الجامعية وزيادة مصادر تمويلها، وتأكيد التنافسية بين المؤسسات التعليمية، وتطوير العلاقات بين الجامعات الوطنية والعالمية، وإدخال المعلوماتية وتحديث نظامها التعليمي على أساس المرونة والكفاءة.

مجالات الحرية الأكاديمية

ذكر (صالح، 2017م، ص40) عدة مجالات للحرية الأكاديمية، منها:

المجال الأول، ويشمل:

1. الاستقلال الإداري: هو حرية الجامعة في وضع قوانينها وهيكلها التنظيمي والإداري بحيث تكون قابلة للتعديل وفق متغيرات ومتطلبات العصر، وكذلك القيام بوظائف التخطيط والرقابة والتنفيذ والتنظيم والإشراف بديمقراطية تناسب الجميع.
2. الاستقلال الأكاديمي: هو حرية الجامعة في اختيار نظامها وبرامجها وطرائقها، وأعضاء هيئة التدريس فيها، وطرائق التقويم المناسبة لجميع المنتسبين والطلبة.
3. الاستقلال المالي: أن تكون الجامعة قادرة على تأدية وظائفها عن طريق تعدد مصادر التمويل لها.

المجال الثاني: الخاص بالحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

أشارت (العجمي، 2016م) إلى أن الحرية الأكاديمية هي المُحرِّك الأساس للحراك العلمي والثقافي في الجامعات، ومن ثم في المجتمعات التي تضم تلك الجامعات، فهي تُكسب الجامعات دوافع قوية للمنافسة الشريفة فيما بينها، والتميُّز، وتحمّل مسؤولية جودة مخرجاتها أمام مجتمعاتها.

أبعاد الحرية الأكاديمية

ذكر (عباس، 2015م) مجموعة من أبعاد الحرية الأكاديمية منها:

1. حرية التفكير: هي قدرة الفرد على التعبير عن رأيه بحريَّة دون قيود من أي جهة أخرى مهما كانت.
2. حرية الاختيار: هي أن يمتلك الفرد درجة وقدرًا كافيان من الاستقلالية في الاختيار من بين عدد من البدائل والخيارات الممنوحة له في أثناء مواجهته مشكلةً ما.
3. حرية البحث: هي القدرة على الإبداع في البحث عن المعلومة والإخلاص بتناولها ومشاركتها الآخرين.

4.حرية المشاركة في اتخاذ القرارات، والقدرة على طرح الأفكار ومناقشتها للوصول إلى القرارات الهادفة.

5.حرية التدريس: هي حق أعضاء هيئة التدريس بالتدريس على أساس معرفتهم باحتياجات الطلبة وفق النظام الجامعي الذي يُوفِّر لهم الحريّة في ذلك. (Al Hila &Abu Naser,2017)

6.حرية البحث العلمي: هي حق أعضاء هيئة التدريس في اختيار مجال الكتابة العلمية مع ضمان الطرح بأسلوب مميز، وتقديم الأفكار التي تتناسب مع المجتمع القارئ. (Bin، 2012)

7.حرية التعبير: هي حق أعضاء هيئة التدريس في التعبير عن أفكارهم وآرائهم بشأن أي موضوع يُطرَح، والمناقشة والحوار دون تعصُّب أو تحيُّز لرأي معين أو جهة معينة مع احترام الرأي الآخر، (Amar،2018).

8.المشاركة في صُنع القرار: وتعني مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صُنع القرارات في الجامعات التي يعملون فيها بديمقراطية واضحة دون تأثير أطراف خارجية. (Kirkham et al.، 2016: 77).

وعليه فإن البحث يتّفق مع (حكمي، 2018م، والعمري، 2018م، وزروالي وابريعم 2018م) في أبعاد الحرية الأكاديمية، التي جاءت كالآتي:

1)البحث العلمي: يحتل البحث العلمي موقعًا مهمًّا في الجامعات والمجتمعات، وهو من مسؤوليات أعضاء هيئة التدريس إضافةً إلى عمله في التدريس، إذْ أصبحت الحاجة ماسة إلى البحث العلمي، لأن العالم أصبح في سباق كبير للوصول إلى المعرفة العلمية الدقيقة التي تكفل الراحة للإنسان، وتضمن تفوقه على الآخرين. كما أن من مهام الجامعة إثراء المعرفة، وإعداد الكفاءات العلمية عن طريق ثمار البحث العلمي والإنتاج الفكري وتنمية الثروة البشرية ورفع الكفاءة الإنتاجية، وبهذا تُمثِّل الجامعة مجتمع علم يهتم بالبحث العلمي، غير أنه توجد مجموعة من العوامل المؤثرة في أداء أعضاء هيئة التدريس في

مجال البحث العلمي، منها: ضعف تمويل البحث العلمي، وغياب البيئة العلمية والبحثية، وصعوبة النشر العلمي لأبحاث أعضاء هيئة التدريس. (الحراحشة، 2013م، ص251).

2)**التدريس:** هي حق عضو هيئة التدريس في اختيار المواضيع الدراسية واختيار أساليب التدريس المناسبة والتنوع في استخدامها بما يتفق مع مستوى الطلاب وقدراتهم.

وأشارت (حوالة، 2012م) إلى أن التفكير الإبداعي يعتمد على فكرة إنتاج أفكار جديدة ومختلفة ومتنوعة، ولا يتأتى ذلك إلا بممارسة المُعلِّم الحريات الأكاديمية التي تُمكِّنه من التنويع في استخدام الأساليب التدريسية حسب الموقف ومقتضيات التدريس، لمساعدة الطلاب في تنمية تفكيرهم الإبداعي.

3)**المشاركة في اتخاذ القرارات:** ألّا تكون مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية التدريس أو البحث مرتبطة بمتغيرات أو تأثيرات معينة أو قيود تتعلق بجنسه ولونه.

4)**التعبير عن الرأي:** يتمثَّل في قدرة عضو هيئة التدريس على إبداء وجهة نظره بخصوص موضوع معين، وحقه في المناقشة والحوار وإبداء الرأي والنقد دون تعصُّب (حكمي، 2018م، ص75).

إذْ ترتبط الحريّات الأكاديمية بالتطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات، وتمثل ركنًا أساسيًّا من أركان نهضة الشعوب، ولا يمكن للمجتمعات أن تزدهر وتنمو في ظلّ الممنوع، كما أنه لا يوجد بلد تطور اقتصاديًّا وفكريًّا وثقافيًّا وكانت فيه الحريّات الأكاديمية مقموعة.

ومما سبق، تتَّضح ضرورة توفر أبعاد الحرية الأكاديمية بالنسبة إلى أعضاء هيئة التدريس من أجل الرُقِيّ بالجامعات وتحقيق أهدافها، وانعكاس ذلك على المخرجات التعليمية ومن ثَم على المجتمع بما يحقق تقدمه.

تُعد الجامعات من أهم المؤسسات التربوية التي تعمل على أداء رسالتها بأكمل وجه، وذلك بالعمل على إعداد القوى البشرية التي تتميز بالكفاءة من خلال وظائفها المعروفة، وهي: نشر العلم ذي المعايير العالية المتميز بالجودة، الذي يحقق الأهداف التعليمية عن طريق نقل المعرفة؛ والبحث العلمي الذي يعمل على إنتاج المعرفة الجديدة وخدمة المجتمع.

فالجامعات هي التي تقود التعليم والتعلّم، وكذلك البحث والتقنية، وتقدّم التدريب المهني للوظائف المطلوبة في المجتمع، كما تعمل الجامعات على تثقيف صُنّاع القرار الذين يُشكِّلون أمل المستقبل في تحقيق الأهداف الجامعية.

فالجامعات هي المؤسسات القيادية التي تتولى قيادة المجتمع فكريًّا وثقافيًّا، وتُعد مصدرًا ومنبعًا للنمو المعرفي والأخلاقي، والمصدر للحوار والمناقشة الموضوعية الهادفة. (العجلوني،2016، 479). كما تُعد من أهم العناصر المساهمة في تنمية المجتمعات، ومن أهم المؤسسات التربوية التي تحظى بثقة المجتمع، بعدِّها أساس تطوُّر المعرفة، التي تُسهم في إكسابهم العلوم المختلفة.

جامعة الملك عبد العزيز

بدأت جامعة الملك عبد العزيز بِعَدِّها جامعةً خاصة (أهلية)، ثم جعلها الملك فيصل بن عبد العزيز جامعة حكومية مجانية للطلاب السعوديين وأبناء المواطنات السعوديات، والمبتعثين من دول الخليج، وفي عام 2020م اختيرت ضمن ثلاث جامعات سعودية مستقلَّة إداريًّا وأكاديميًّا وماليًّا وفق النظام الجديد للجامعات.(جامعة الملك عبد العزيز، الصحيفة الإلكترونية السعودية، 1441هـ)

وتُعد جامعة الملك عبد العزيز رابع أكبر جامعة في الشرق الأوسط، وفي عام 2019 دخلت جامعة الملك عبد العزيز ضمن نطاق أفضل 150 جامعة في العالم، كما احتلَّت المرتبة الأولى عربيًّا بحسب التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم (ARWU)، وهو تصنيف يركز على معايير الأداء فيما يخص البحوث العلمية وجودة المخرجات التعليمية وحجم الدراسات والأبحاث المنشورة في مجلتي نيتشر وساينس البريطانيتين، ودخلت ضمن قائمة أفضل مئتي جامعة على مستوى العالم في التصنيف لعام 2020م/ 2021م بحسب ما نشره موقع QS المتخصص، إذ احتلت المركز 143.(صحيفة سبق الإلكترونية، 2019م).

–**الرؤية:** كلية تربوية رائدة مستدامة وبشراكة مجتمعية.

–**الرسالة:** الإعداد النوعي للكفاءات التربوية معرفيًّا وبحثيًّا ومجتمعيًّا.

أهداف جامعة الملك عبد العزيز

ذكر نظام جامعة الملك عبد العزيز (1403 هـ، ص7) أن الجامعة تهدف إلى:

1)توفير التعليم الجامعي والدراسات العُليا في مختلف الآداب والعلوم ومجالات المعرفة المتخصصة.

2)إعداد أعضاء هيئة التدريس ومَن في حكمهم.

3)العناية بالدراسات الإسلامية وتخصصاتها وأبحاثها.

4)تقديم العلم والمعرفة عن طريق إجراء البحوث العلمية.

5)الاهتمام والنهوض بجميع الأنشطة الثقافية، والرياضية، والعلمية والاجتماعية.

كما أشارت الخطة الاستراتيجية لكلية الدراسات العُليا التربوية (2019م–2024م، ص4–ص6) إلى الأهداف الاستراتيجية لجامعة الملك عبد العزيز، التي جاءت كالآتي:

1)تطوير مخرجات برامج الكليات بما يتفق مع احتياجات سوق العمل التربوية.

2)الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامج الكلية من المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

3)استخدام التقنيات الحديثة لتحسين فاعلية عملية التعليم والتعلّم.

4)تطوير البيئة التعليمية النموذجية الجاذبة.

5)تطوير برامج الدراسات العُليا وتحسين فاعليتها كمًّا وكيفًا.

6)بناء وتطوير الشراكات مع المجتمع المحلّي.

7)تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس ومهاراتهم ورفع معدلات الإنتاجية العلمية.

8)تفعيل الشراكة مع الجامعات العالمية.

كلية الدراسات العُليا التربوية

قامت جامعة الملك عبد العزيز بالعديد من المبادرات المهمة، منها: مبادرة الارتقاء ببرامج الدراسات العُليا في الجامعة، إذ عملت على ذلك عن طريق استحداث برامج الماجستير والدكتوراة، والبرامج البينية، واستقطاب طلاب الدراسات العُليا المتميزين، ودعم مشاركاتهم في المؤتمرات الدولية، كذلك قامت بمبادرات لرفع معدلات الإنتاجية العلمية، عن طريق زيادة

معدلات النشر العلمي الدولي وإنشاء مجلة علمية للجامعة، والحصول على المشاريع الممولة، وإنشاء مجموعات بحثية تربوية.(الخطة الاستراتيجية،2019–2024،15 –16).

إذ تعمل كلية الدراسات العُليا التربوية على تحسين جودة الكلية بواسطة معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي الذي يؤهلها لاستحداث وفتح برامج جديدة في الدراسات العُليا، لذا يُعد عضو هيئة التدريس العنصر الفاعل والرئيس في مساعدة الجامعة والوقوف إلى جانبها في تحقيق الإنجاز والأهداف، وتنعكس جودة أعضاء هيئة التدريس إيجابياً على المخرجات التعليمية للجامعة، لأنهم إلى جانب دورهم في التدريس يقومون بدور الباحث والخبير والمستشار، الذي يعمل على إعداد الخريجين المتميزين القادرين على التكيُّف مع المجتمع المحلّي، والعطاء وإحداث التغيرات المطلوبة في المجتمع. (سعيد والإبراهيم 2017م، ص261).

وفي ظل تلك المؤشرات تعمل جامعة الملك عبد العزيز جاهدة للارتقاء إلى مصافِّ العالمية عن طريق اهتمامها بجميع الجوانب الأكاديمية والمعرفية والمادية والبنية التحتية، والاهتمام بالمخرجات التعليمية بالتركيز على أعضاء هيئة التدريس فيها. واستخلاصًا لما سبق، أُختير أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز لإجراء أداة البحث وتطبيقها عليهم.

عضو هيئة التدريس

إن العنصر الرئيس الفعّال في العملية التعليمية الجامعية هو عضو هيئة التدريس، والاهتمام بهذا العنصر وتطويره ورفع كفاءاته وقدراته ومهاراته من مهام عمل الجامعة، لذا فإن إنشاء عمادة للتطوير الجامعي خير دليل على هذا الاهتمام. (حكمي، 2018م، ص12).

ويُقصد بعضو هيئة التدريس: كل من يحمل مؤهلًا علميًّا عاليًا في أحد مجالات العلوم الأساسية التطبيقية أو الإنسانية، ويُدرِّس في إحدى الجامعات العامة أو الخاصة، ويشغَل إحدى الدرجات العلمية: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر. (رجب، 2019م).

لذلك فإن الجامعات المرموقة تعمل على تنظيم دورات، وعقد لقاءات تربوية، ومؤتمرات علمية لترفع من كفاءة عضو هيئة التدريس فيها، وتنهض بأدائه في ضوء التطورات العالمية، لمواكبة التقدم العلمي والمعرفي، (Afsharar,2008, p53).

وأشار آل زاهر (1435هـ) إلى أنه يجب تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بما يتناسب مع الرؤية الجديدة للتعليم العالي في ضوء المهارات الرئيسة التي يجب تدريب الطالب عليها، مثل: مهارات الاتصال والتواصل، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات، والقدرة على التكيف مع المجتمع المحلي، وترسيخ المبادئ والأخلاق الرفيعة ونقل المعرفة.

واجبات ومسؤوليات عضو هيئة التدريس

ذكر ميثاق أخلاقيات المهنة لأعضاء هيئة التدريس ومَن في حكمهم بجامعة الملك عبد العزيز (14–26)، أن عضو هيئة التدريس هو القدوة لطلابه؛ عن طريق واجباته ومسؤولياته المنوطة به، التي تتضح في:

1) **مجال القيم الأخلاقية:** إذ يكون عضو هيئة التدريس قدوة لطلابه عن طريق الرسائل المؤثرة التي يبعثها لهم في كل أقواله وأفعاله، ليغرس في أنفسهم القيم السليمة والأخلاق الحميدة إلى جانب المعرفة العلمية.

2) **مجال أخلاقيات التدريس:** أن يعتز عضو هيئة التدريس بمهنته، ويلتزم المستجدات، ويطبق المعايير العلمية لرفع الجودة التعليمية، ويلتزم جميع لوائح جامعة الملك عبد العزيز، كما يترفَّع عن كل ما يمسُّ به بِعَدِّه عضوَ هيئة تدريس له مكانته الاجتماعية والعلمية.

3) **مجال العملية التعليمية:** أن يكون عضو هيئة التدريس متمكِّنًا من المادة العلمية، ويعمل على غرس المفاهيم والقيم في نفوس الطلبة، كما يُعِدُّ الخطة التدريسية الجيدة، ويستخدم فيها تقنيات التعليم الحديثة، ويلتزم الساعات المكتبية لإرشاد الطلبة وحل المشكلات التي تواجههم.

4) **مجال الطلبة والاختبارات:** يشجع عضو هيئة التدريس الطلبة على التعلم، والحثّ على الأمانة العلمية، والمشاركة الفعلية، والتعبير عن وجهات النظر، كذلك المشاركة في أعمال الامتحانات، والسماح للطالب بمراجعة أوراق الاختبارات، والتزام الانضباط والموضوعية في وضع الاختبارات التحصيلية.

5) **مجال الخدمات الجامعية:** على عضو هيئة التدريس تجنب أخذ الأرقام السرية للآخرين دون موافقتهم، أو الوصول إلى الملفات غير المصرَّح له بها، أو استخدام البريد الإلكتروني أو

وسائل الاتصال الأخرى بسوء وبما يضر بمصلحة الجامعة، أو محاولة تعطيل شبكة الإنترنت أو الحواسيب للإضرار بالعمل الجامعي.

6) **مجال الزملاء والإدارة:** التحلّي بسلوكيات الإسلام والأخلاق الحميدة في التعامل مع الجميع، والتقيد بتنفيذ التعليمات، كذلك احترام حق الزملاء والحرية الأكاديمية التي يكفلها لهم نظام التعليم العالي في جامعة الملك عبد العزيز، واحترام سريّة المعلومات والخصوصية، وتجنب الشكاوى الكيدية، والتحلّي بروح العمل الجماعي والفريق الواحد.

7) **مجال المجتمع:** من واجبات عضو هيئة التدريس تشجيع العمل التطوعي بين الطلبة، وخدمة البيئة والمجتمع المحلي، وربط ما يُعلِّمه للطلبة باحتياجات المجتمع، وتقوية الروابط مع المؤسسات الإنتاجية المختلفة، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع المحلي، كذلك المشاركة في المحاضرات العامة، والمحافظة على ثوابت المجتمع العربي السعودي.

8) **مجال الجامعة:** من واجبات عضو هيئة التدريس العمل على تحقيق رؤية جامعة الملك عبد العزيز ورسالتها وأهدافها، وعدم استغلال المنصب الأكاديمي للمكاسب الشخصية، ومشاركة الجامعة في الأنشطة المختلفة، وحضور المناسبات الجامعية التي تُقام، وأيضًا عدم مزاولة أي عمل خارج الجامعة، والتزام عدم التحدث باسم الجامعة أو تمثيلها في المحافل والأماكن إلا بإذن رسمي، والحفاظ على الممتلكات والمال العام.

9) **مجال الأبحاث العلمية والإنتاج العلمي:** يجب على عضو هيئة التدريس دعم وتشجيع كل ما يُعزِّز البحث العلمي، وأن يعمل على تحقيق المستويات والمعايير العالمية التي تدعم الثقة بمؤسسات التعليم الجامعي والبحث العلمي، والأمانة العلمية في البحوث وتوجيهها بما يفيد المجتمع، واحترام الملكية الفكرية للآخرين، كذلك توضيح أدوار المشاركين بدقة في الأبحاث العلمية، والتزام الأمانة والدقة في جمع البيانات، والصدق والأمانة واحترام حرية الزملاء واتباع قواعد الأمن والسلامة لحماية الباحثين.

10) **مجال الإشراف على الرسائل العلمية وتحكيمها:** من واجبات ومسؤوليات عضو هيئة التدريس؛ تقديم النصيحة العلمية في اختيار البحث، وتزويد الباحثين بالمعلومات الكافية بمجالاتهم البحثية، وتنمية قدراتهم على البحث وتحمُّل المسؤولية وتحليل النتائج

الموضوعية، والتقييم العادل والدقيق للأبحاث العلمية، وعدم التقليل من شأن الطالب أو قدرته البحثية في أثناء البحث، كذلك التزام الأمانة العلمية، وتنمية القدرات البحثية، وتقديم المعونة لمن يحتاج إليها من الطلبة، وأيضًا التزام اللوائح والقوانين والأنظمة في جامعة الملك عبد العزيز.(14–26).

كما أشار آل زاهر(1435هـ) إلى أن مجالات الأداء لعضو هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي هي التدريس، والبحث العلمي، وبناء وتطوير المناهج الدراسية، وتقنية المعلومات الإلكترونية وتطوير الذات.

ولكي تكون الجامعات مستجيبة ومحققة لأدوارها، يجب عليها توفير درجة عالية من الحريّات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس لممارسة أعمالهم، ومهامهم الأكاديمية والتدريسية والبحثية، وخدمة المجتمع بأفضل صورة وعلى أكمل وجه. (شطناوي ومعايعة، 2011م).

واستنادًا إلى ما سبق، فإن الحرية الأكاديمية التي يجب توفيرها لأعضاء هيئة التدريس لممارسة أدوارهم، والقيام بواجباتهم ومهامهم بتميُّز وإبداع، هي حق لجميع أعضاء هيئة التدريس، للعمل دون أي سيطرة أو ضغوط خارجية تؤثر في هذا العمل.

الدراسات السابقة

يزخر الأدب التربوي بالعديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، واقع ممارسة أعضاء هيئة التدريس الحريات الأكاديمية، وقد تم الاطّلاع على أهم الدراسات التربوية العربية والدراسات التربوية الإنجليزية، ثم تم عرضها بالترتيب وفقًا لتسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم على النحو الآتي:

الدراسات العربية

1.دراسة (العمري و الغويرين، 2020م).

التي تهدف إلى معرفة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس الحريةَ الأكاديمية وعلاقتها بمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية، والتي طُبِّقت على جميع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية: (اليرموك، الهاشمية، مؤتة)، والخاصة: (إربد،

وفيلادلفيا، والشرق الأوسط)، البالغ عددهم (2434)، وتكوَّنت العينة من (272) عضو هيئة تدريس أُختيروا بالطريقة العشوائية الطبقية العنقودية، واستُخدِم المنهج الوصفي الارتباطي، واعتُمِدت استبانتان بوصفهما أداتين لجمع بيانات الدراسة: (استبانة الحرية الأكاديمية، واستبانة الصحة التنظيمية)، إذْ اشتملت الاستبانة الأولى على ثلاثة مجالات تقيس درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس الحريةَ الأكاديمية: (حرية التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع)، واشتملت الاستبانة الثانية على عشرة مجالات تقيس مستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأردنية: (وضوح الأهداف، كفاية الاتصالات، توازن السلطة، تسخير الموارد، التماسك، الروح المعنوية، الإبداعية، الاستقلالية، التكيف، كفاية حل المشكلات)، أفضت النتائج إلى أن متوسط درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحريةَ الأكاديمية بلغ (3.67) وانحراف معياري (0.58)، وعليه فإن درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحريةَ الأكاديمية جاءت متوسطة. واحتل مجال التدريس الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.06)، وانحراف معياري (0.64) وبدرجة مرتفعة، كما بلغ المتوسط الحسابي في مجال البحث العلمي (3.48) بانحراف معياري (0.65) محتلًّا الرتبة الثانية وبدرجة متوسطة، وجاء في الرتبة الثالثة مجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (3.48) وبانحراف معياري (0.86) وبدرجة متوسطة، كما أفضت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أعضاء هيئة التدريس لممارسة الحرية الأكاديمية تُعزى للمتغيرات: (الجنس، الرتبة الأكاديمية، سنوات الخبرة، نوع الكلية، نوع الجامعة)؛ والسبب في ذلك أن أعضاء هيئة التدريس على الرغم من وجود اختلاف في تلك المتغيرات، فأنهم موجودين في بيئة إدارية وتربوية متشابهة، كما أشارت النتائج إلى أن معاملات ارتباط مجالات الحرية الأكاديمية مع مجالات الصحة التنظيمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس تراوحت بين (0.454 – 0.137) وجميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة (a=0.01)، وكان أقل معامل ارتباط (0.137) بين مجال توازن السلطة ومجال التدريس، أما أعلى ارتباط فقد كان بين مجال الاستقلالية ومجال البحث العلمي، **وكان من أبرز التوصيات:**

-زيادة الوعي بمفهوم الصحة التنظيمية ومدى أهميته في المؤسسات التربوية عن طريق استخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة.

2.دراسة (الصالح، 2019م).

التي تهدف إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية والتحديات التي تواجهها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي. وبلغ مجتمع الدراسة من: (جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية (4056) عضوًا، وجامعة الكويت في الكويت (1577) عضوًا، وجامعة الخليج العربي في البحرين (96) عضوًا)، واشتملت عينة الدراسة على (613) عضوًا من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات. واستُخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتمثَّلت أداة الدراسة في الاستبانة، وأفضت نتائج الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بإجراء البحوث العلمية التي يرغبون فيها ونشر نتائجها، وتعكس هذه النتائج أن جامعات دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية الأكاديمية في محور الحريات التنظيمية والإدارية، والحرية في تعيين أعضاء هيئة التدريس. من جانب آخر يُلاحَظ أنه يوجد ضعف في مشاركة أعضاء هيئة التدريس بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي في صنع القرار، وضعف بمشاركتهم في اختيار قيادات الجامعة، وتُمثِّل هذه سلبيات ينبغي معالجتها ضمن إطار الحريات التنظيمية والإدارية. كما أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بالحريات البحثية مقارنة بالحريات التدريسية، من جانب آخر يُلاحَظ أن متوسطات الحريات التدريسية كحرية أعضاء هيئة التدريس في أساليب تقويم الطلاب، والمساهمة في وضع الخطط الدراسية للمناهج التي يدرسونها، جاءت أقل من مثيلاتها البحثية. أيضًا أظهرت النتائج أن من أبرز تحديات الحريات الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في اعتماد الجامعة نظام التعيين للقيادات العُليا بدلًا من الانتخاب، والاعتماد الأساسي على الدولة مصدرًا للتمويل، من جانب آخر يُلاحَظ ضعف الإعداد الأكاديمي لعضو هيئة التدريس، وتُعد قلة توفر المتطلبات الأساسية لإجراء البحوث من التحديات التي تواجه جامعات دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة متوسطة. كما أوضحت النتائج أن من أفضل سبل تعزيز الحريات الأكاديمية بجامعات دول

مجلس التعاون الخليجي تتمثَّل في تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية، ورفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية. **ومن أبرز ما جاء في التوصيات:**

-منح أعضاء هيئة التدريس حرية أكبر في اختيارهم أساليب التقويم بالشكل الذي يرونه مناسبًا لتحقيق الأهداف.

3.دراسة (الرقب، 2018م).

التي تهدف إلى معرفة درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الحريةَ الأكاديميةَ من وجهة نظرهم. إذ بلغ مجتمع الدراسة (635)، وشملت عينة الدراسة (275) قائدًا من القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية بمدينة الرياض، واستُخدم المنهج الوصفي المسحي التحليلي، وتمثَّلت أداة الدراسة في الاستبانة، وبيَّنت النتائج أن درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية الحريةَ الأكاديميةَ من وجهة نظرهم متوسطة، إذ بلغ المتوسط للاستبيان ككل (3.22) وبلغت النسبة الموزونة (64%) وانحراف معياري بلغ (0.56)، مُرتَّبة حسب الأهمية بالنسبة إلى محاور الاستبيان، وكان محور صناعة القرارات في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.57) وبنسبة موزونة (71%) وانحراف معياري (0.65)، وجاء محور حرية التدريس في الترتيب الرابع في الاستبيان، بمتوسط حسابي (2.84) وبنسبة موزونة (57%) وانحراف معياري (0.57)؛ ما يُوجِب على قيادة الجامعة إيلاء نمط الحرية الأكاديمية اهتمامًا كبيرًا، خصوصًا في بُعد حرية التدريس التي جاءت في المرتبة الأخيرة مقارنة بالأبعاد الأخرى، كما بيَّنت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a ≥ 0.05) بين التخصص الأكاديمي (الصحي، العلمي، الإنساني)، باستثناء بُعدَي خدمة المجتمع وصناعة القرارات، فقد كانت هناك فروق دالة إحصائيًّا بين التخصص الأكاديمي عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط التخصص الإنساني، إضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a ≥ 0.05) تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، باستثناء بُعدَي خدمة المجتمع وصناعة القرارات، إذ كانت هناك فروق دالة إحصائيًّا بين الرتبة الأكاديمية عند مستوى دلالة (0.05) لصالح متوسط الأستاذ والأستاذ المشارك؛ ما يجعل الأستاذ أكثر تعمّقاً في تخصصه وأكثر تطبيقًا وممارسة للحرية الأكاديمية. **وكان من أبرز التوصيات:**

-اهتمام الجامعات السعودية بالحرية الأكاديمية بأبعادها الأربعة، وتطوير اللوائح والأنظمة، وتحديد الأدوار والهياكل التنظيمية في الجامعة بما يسهل تفعيل الحرية الأكاديمية.

الدراسات الأجنبية

1.دراسة (Hogan & Trotter, 2013).

التي تهدف إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الكندية ومقارنتها في مقاطعتَيْ كولومبيا وأونتاريو. استُخدم فيها المنهج التحليلي المقارن، وجُمعت بيانات الدراسة من خلال مراجعة الأدبيات السابقة، وأفضت الدراسة إلى أن مظاهر الحرية الأكاديمية تتمثَّل في: حرية التدريس، والشعور بالأمن الوظيفي، والحماية من الفصل التعسُّفي، وحرية التعبير والقدرة على انتقاد الجامعة، وحرية المشاركة في الحياة العامة. وأظهرت الدراسة أنه في (مقاطعة كولومبيا) يُعطى أعضاء هيئة التدريس درجة أكبر من الحرية في المشاركة في الشؤون الأكاديمية للكلية أو المعهد، على الرغم من أن السلطة الأساسية بيد مجالس الجامعة، أما في (أونتاريو) فإن السلطة بيد الإدارة العليا، وخصوصًا المالية والأكاديمية، على الرغم من وجود الهياكل التنظيمية من مجالس الأقسام والكليات. ومما أفضت إليه النتائج؛ أن الأصل في إنشاء المعاهد توفير خدمات اقتصادية وظيفية عن طريق توفير المهارات والتدريب الوظيفي، وأنها تختلف في هيكل إدارتها عن الجامعات التي ركزت على البحث والنشاط الأكاديمي، **وأوصى الباحث** أنه إذا ما لم تتمكن الجامعات من الحفاظ على حدودها مع المعاهد والمنظمات الأخرى، فستفقد الجامعة استقلاليتها وتفرّدها. على العكس من ذلك، إذا لم تتمكن المعاهد من الحفاظ على رؤية واضحة لأدوارها، فإنها تخاطر بأن تصبح تقليدًا باهتًا للجامعة.

2.دراسة (Taiwo، 2012).

التي تهدف إلى دراسة الحرية الأكاديمية ومعانيها ومحتوياتها وتحدياتها، واستقلال مؤسسات التعليم العالي في إفريقيا مع الأخذ بنيجيريا مثالًا. استُخدم فيها المنهج التحليلي، وجُمعت بيانات الدراسة من الأدبيات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والمطبقة في نيجيريا.

مما أفضت إليه النتائج؛ أن الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعة، مفهومان يسيران جنبًا إلى جنب، وكل منهما ضروري للتمتع الفعّال بالآخر، كما أن الحرية الأكاديمية لا يوجد لها بند

في التعليم العالي النيجيري، ولكنها استُخلِصت من القوانين الأخرى التي طالبت بأن يكون للجامعات الحكومية سيطرة محدودة، ودعت إلى ضرورة المشاركة في المبادرات والتقييم الدوري لأداء مؤسسات التعليم، بهدف تطبيق الحرية الأكاديمية تطبيقًا فعّالًا وملائمًا. **وأوصى** بضرورة تأكيد الحرية الأكاديمية والاستقلالية المؤسسية، بأن يكون موضوعًا للنقاش من وقت لآخر بين الأكاديميين بواسطة المؤتمرات لرفع الوعي بشأن الحرية الأكاديمية في جميع أنحاء إفريقيا.

3.دراسة (Macfarlane, 2012).

التي تهدف إلى التمييز بين الأبعاد السلبية والإيجابية لإعادة صياغة الحرية الأكاديمية. استُخدم فيها المنهج التحليلي، وجُمعت البيانات عن طريق البحث في الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة في الأمم المتحدة وبرلين وماليزيا وهونج كونج. وأفضت النتائج إلى أن الحرية الأكاديمية للطالب تتمثَّل في حرية التعبير وحرية التعلُّم وحرية دراسة المادة التي يختارها، وبيَّنت أن إعادة الصياغة للحرية الأكاديمية للطالب الجامعي توفر نهجًا بديلًا عن منهج التفسير السلبي للمسؤوليات المُلقاة على عاتق أساتذة الجامعات، ووضَّحت أن الحرية الأكاديمية للطلاب تعد مُهمة، بِعَدِّها حقًّا في التعبير الكامل، وأحدَ الوسائل التي يمكن للمتعلمين عن طريقها تجربة تعليم "عالي" حقيقي يُمكِّنهم في أن يصبحوا مفكرين نقديين. **وأوصت الدراسة** على أهمية العمل على تضمين الحرية الأكاديمية للطالب الجامعي ضمن المناهج الدراسية عن طريق العمل على تطويرها ليصبح مفكرًا وناقدًا مستقلًّا.

قد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الآتي:

1.تحديد مشكلة البحث.

2.تحديد منهجية البحث.

3.صياغة الإطار النظري.

4.بناء أداة البحث وتحديد أبعادها.

5.تدعيم مناقشة نتائجها، من حيث الاتفاق مع هذه الدراسات أو الاختلاف معها.

إجراءات البحث

منهج البحث

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي لقياس مدى ممارسة أعضاء هيئة التدريس الحريّات الأكاديمية بجامعة الملك عبد العزيز. أما التعبير (الكمّي) فقد وُزِّعت استبانة تتضمن محاور البحث: (حرية التعبير عن الرأي، وحرية البحث والنشر، وحرية التدريس، وحرية المشاركة في اتخاذ القرار)، للتعرف إلى مدى ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة.

مجتمع البحث

تكوَّن مجتمع البحث من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الدراسات العُليا التربوية في شطر الطلاب وشطر الطالبات بجامعة الملك عبد العزيز في مدينة جدة، والبالغ عددهم (90) عضو هيئة تدريس، (بحسب إحصائية عمادة تقنية المعلومات بجامعة الملك عبد العزيز، 2020م).

عينة البحث

تم استخدام عينةً عشوائيةً من مجتمع البحث حيث استُخدِم أسلوب الحصر الشامل لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة

توزيع أفراد عينة البحث وفقًا للجنس:

أداة البحث

في سبيل الحصول على المعلومات اللازمة من مفردات العينة بهدف الإجابة عن تساؤلات البحث، اعتمدت الباحثة على الاستبانة بوصفها أداةً أساسيةً لجمع البيانات المطلوبة لدعم الدراسة النظرية بالجانب التطبيقي بهدف الإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها

صدق أداة البحث

اعتمدت الباحثة للتحقق من صدق الأدوات على طريقتين: الأولى؛ تسمى الصدق الظاهري (Face validity)، التي تعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال، والثانية؛ تسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency)، وتقوم على

حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من وحدات الأداة والأداة ككل. وفيما يلي الخطوات التي اتبعتها الباحثة للتحقق من صدق الأداة طبقًا لكل طريقة من الطريقتين:

أولًا: الصدق الظاهري:

هو الصدق المعتمِد على المُحكِّمين، إذ عُرِضت أداة البحث على عدد من الخبراء والمتخصصين بلغ عددهم (10) مُحكِّمين طُلب منهم دراسة الأدوات وإبداء آرائهم فيها من حيث:

–درجة ارتباط كل فقرة من فقراتها بالبُعد الذي تنتمي إليه.

–درجة وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية.

–ملاءمتها تحقيقَ الهدف الذي وُضعت من أجله، واقتراح طرائق تحسينها، وذلك بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه مناسبًا.

وقد قدّموا ملاحظات قيِّمة أفادت البحث، وأثْرَت الأداة، وساعدت في إخراجها بصورة جيدة. وبذلك تكون الأدوات قد حققت ما يسمى بالصدق الظاهري أو المنطقي.

ثانيًا: صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث:

حُسِب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبُعد الذي تنتمي إليه لِعَيِّنة استطلاعية من أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، كما يوضح نتائجها الجدول الآتي:

جدول (1) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه

حرية التعبير عن الرأي		حرية البحث والنشر		حرية التدريس		حرية المشاركة في اتخاذ القرار	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	*0.777	1	*0.648	1	*0.884	1	*0.606
2	*0.750	2	*0.543	2	*0.880	2	*0.652
3	*0.875	3	*0.572	3	*0.869	3	*0.597
4	*0.763	4	*0.711	4	*0.479	4	*0.684
5	*0.772	5	*0.698	5	*0.801	5	*0.720
6	*0.738	6	*0.739	6	*0.795	6	*0.761
7	*0.784	7	*0.841	7	*0.687	7	*0.732

*** وجود دلالة عند مستوى (0.05)**

يُلاحَظ من الجدول (3–6) أن معاملات ارتباط كل فقرة من فقرات أداة البحث (الاستبانة) والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه جاءت جميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (0.05)؛ ما يدل على توفر درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث (الاستبانة).

واستخرجت الباحثة معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة

البعد	معامل الارتباط
حرية التعبير عن الرأي	0.857*
حرية البحث والنشر	0.746*
حرية التدريس	0.572*
حرية المشاركة في اتخاذ القرار	0.720*

*** وجود دلالة عند مستوى (0.05)**

يتضح من الجدول (3–7) السابق أن قيم معاملات الارتباط جاءت بقيم عالية، إذ تراوحت بين (0.572– 0.857)، وكانت جميعها دالة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (0.05)؛ ما يعني وجود درجة عالية من الصدق البنائي للاستبانة.

- **3–5 ثبات أداة البحث**

للتحقق من ثبات الاستبانة، استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرونباخ لِعَيِّنة استطلاعية من أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، ويوضِّح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هذه المعادلة.

جدول (3) معاملات ثبات أداة البحث

البعد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
حرية التعبير عن الرأي	7	0.842
حرية البحث والنشر	7	0.855
حرية التدريس	7	0.787
حرية المشاركة في اتخاذ القرار	7	0.874
الاستبانة ككل	28	0.872

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات للأبعاد جاءت بقيم عالية، إذ تراوحت بين (0.787–0.874)، وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.872).

وفي ضوء ما تقدَّم من قياسات سيكو مترية للمقياس عقب إجراء التجربة الاستطلاعية، يتَّضح أن أداة البحث تتميز بدرجة عالية من الصدق والثبات يؤمَن بواسطتها استخدام الأداة لأغراض البحث.

- 6- الأساليب الإحصائية المستخدمة

إضافة إلى ما سبق استخدامه لتقنين أداة البحث مثل معامل الارتباط لـ "بيرسون" (Person Product–moment correlation)، ومعامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach Alpha)، فإن الباحثة استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

نتائج البحث

تحليل ومناقشة نتائج أسئلة البحث، وذلك بعرض السؤال ثم الإجابة:

تحليل ومناقشة نتائج السؤال الأول

السؤال الأول: ما مدى ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة؟

للإجابة عن هذا السؤال، حسبت الباحثةُ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (4–1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة

رقم البعد	البعد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	ترتيب البعد	درجة الممارسة
1	حرية التعبير عن الرأي	3.71	٪68	0.646	2	عالية
2	حرية البحث والنشر	3.69	٪67	0.511	3	عالية
3	حرية التدريس	3.93	٪73	0.552	1	عالية
4	حرية المشاركة في اتخاذ القرار	3.17	٪54	0.624	4	متوسطة
	ممارسة الحريات الأكاديمية ككل	3.63	٪66	0.425		عالية

يتبين من الجدول (4–1) أن ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة جاءت بدرجة استجابة (عالية)، إذ جاء المتوسط العام للمجموع الكلي (3.63)، بانحراف معياري (0.425).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (سعيد والإبراهيم، 2017م)، التي أشارت إلى أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية والخاصة في جامعات شمالي الأردن من وجهة أعضاء هيئة التدريس، جاءت بدرجة (عالية).

في حين تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العمري والغويرين، 2020م)، ودراسة (الرقب، 2018م)، ودراسة (زروالي وابريعم، 2017م)، ودراسة (العجلوني، 2016م)، ودراسة (الأسود وعساف، 2014م)، ودراسة (خطايبة والسعود، 2011م)، التي جاءت جميعها بدرجة ممارسة (متوسطة) للحريات الأكاديمية.

ما يدل على الاهتمام البالغ من قبل إدارة جامعة الملك عبد العزيز بالحرية الأكاديمية، وتهيئتها للمناخ المناسب لأعضاء هيئة التدريس للعمل الأكاديمي، وتوفيرها الدعم المعنوي وكل ما يُسهم في زيادة الإبداع وتحسين الأداء.

كما يتبين من الجدول السابق، أن ممارسة حرية التدريس جاءت في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.93)، يليها في الترتيب الثاني ممارسة حرية التعبير عن الرأي بمتوسط

حسابي (3.71) وفي الترتيب الثالث ممارسة حرية البحث والنشر بمتوسط حسابي (3.69) وفي الترتيب الرابع والأخير ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار بمتوسط حسابي (3.23).

وتُرجِع الباحثة حصول محور حرية التدريس على الترتيب الأول، بدرجة استجابة (عالية)، إلى أنها نتيجة منطقية ومبررة؛ إذ إنَّ أُولى مهام عضو هيئة التدريس في الجامعة هي التدريس، إذ يُتاح لعضو هيئة التدريس حريّة اختيار الموضوعات التي يُدرِّسها في مجال تخصصه، ووضع خطة تشمل: أساليب التدريس، والأهداف، والمحتوى، وطريقة التقويم بالأسلوب الذي يراه مناسبًا، كما توفِّر له جميع الوسائل والتقنيات التي تمكِّنه من أداء عمله على أكمل وجه، دون تدخُّل أو رقابة أو تقييد.

وجاء محور حرية المشاركة في اتخاذ القرار في الترتيب الأخير، وبدرجة استجابة (متوسطة)، ويرجع السبب في ذلك إلى أن جامعة الملك عبد العزيز كباقي الجامعات، تحكُمها سياسات مستمدة من سياسة التعليم العالي ولوائحه التنظيمية.

ولمزيد من التفاصيل، حسبت الباحثةُ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات كل بعد على حِدة:

البُعد الأول: ممارسة حرية التعبير عن الرأي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة:

خصَّصت الباحثة (7) عبارات لتحديد مدى ممارسة حرية التعبير عن الرأي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، وكانت النتائج كالآتي:

جدول (4–2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب لعبارات ممارسة حرية التعبير عن الرأي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة مرتبة تنازليًّا حسب المتوسطات الحسابية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
3	تتيح الجامعة لعضو هيئة التدريس حرية الدفاع عن رأيه في المجال الأكاديمي	4.00	٪75	0.743	عالية	1
4	تسمح الجامعة لأعضاء الهيئة التدريسية تقديم النقد	4.00	٪75	0.743	عالية	2

	البناء					
5	تشجّع الجامعة أعضاء الهيئة التدريسية في التعبير عن أنفسهم في أنشطتها المتعددة	4.00	٪75	0.643	عالية	3
1	يعبّر أعضاء الهيئة التدريسية عن آرائهم بحريّة بغض النظر عن رتبهم الأكاديمية	3.77	٪69	1.006	عالية	4
2	يمارس عضو هيئة التدريس حريته بعقد الحوارات الفكرية مع أعضاء الهيئة التدريسية	3.70	٪68	0.915	عالية	5
7	تهيئ الجامعة المناخ المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية لتكوين آراء وقناعات حول عملهم الجامعي وفق القانون والآداب العامة	3.50	٪63	1.042	عالية	6
6	تنظّم إدارة الجامعة لقاءات دورية مع أعضاء هيئة التدريس لسماع آرائهم ومتطلباتهم	3.00	٪50	1.114	متوسطة	7
ممارسة حرية التعبير عن الرأي ككل		3.71	٪68	0.646	عالية	

من خلال الجدول (4–2) الموضح أعلاه يتضح أن ممارسة حرية التعبير عن الرأي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة جاءت بدرجة (عالية)، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.71 من 5)، وهو متوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي (3.40 إلى 4.19)، وهي الفئة التي تشير إلى درجة استجابة (عالية).

كما يتضح من النتائج أنه يوجد تفاوت في استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات ممارسة حرية التعبير عن الرأي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، إذ تراوحت المتوسطات ما بين (3.00 إلى 4.00 من 5)، وهي متوسطات تقع ضمن الفئتين الثالثة والرابعة من فئات مقياس ليكرت الخماسي، وتشير إلى الاستجابة (متوسطة، عالية) على الترتيب.

كما يوضح الجدول (4–2) ما يأتي:

–جاءت العبارة (تتيح الجامعة لعضو هيئة التدريس حرية الدفاع عن رأيه في المجال الأكاديمي) بالمرتبة الأولى بدرجة استجابة (عالية) بمتوسط حسابي (4.00) وبنسبة مئوية بلغت (75٪).

–جاءت العبارة (تسمح الجامعة لأعضاء الهيئة التدريسية بتقديم النقد البناء) بالمرتبة الثانية بدرجة استجابة (عالية) بمتوسط حسابي (4.00) وبنسبة مئوية بلغت (75٪).

–جاءت العبارة (تشجِّع الجامعة أعضاء الهيئة التدريسية في التعبير عن أنفسهم في أنشطتها المتعددة) بالمرتبة الثالثة بدرجة استجابة (عالية) بمتوسط حسابي (4.00) وبنسبة مئوية بلغت (75٪).

–جاءت العبارة (يعبِّر أعضاء الهيئة التدريسية عن آرائهم بحريّة بغض النظر عن رُتبهم الأكاديمية) بالمرتبة الرابعة بدرجة استجابة (عالية) بمتوسط حسابي (3.77) وبنسبة مئوية بلغت (69٪).

–جاءت العبارة (يمارس عضو هيئة التدريس حريته بعقد الحوارات الفكرية مع أعضاء الهيئة التدريسية) بالمرتبة الخامسة بدرجة استجابة (عالية) بمتوسط حسابي (3.70) وبنسبة مئوية بلغت (68٪).

–جاءت العبارة (تهيئ الجامعة المناخ المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية لتكوين آراء وقناعات عن عملهم الجامعي وفق القانون والآداب العامة) بالمرتبة السادسة بدرجة استجابة (عالية) بمتوسط حسابي (3.50) وبنسبة مئوية بلغت (63٪).

–جاءت العبارة (تنظِّم إدارة الجامعة لقاءات دورية مع أعضاء هيئة التدريس لسماع آرائهم ومتطلباتهم) بالمرتبة السابعة بدرجة استجابة (متوسطة) بمتوسط حسابي (3.00) وبنسبة مئوية بلغت (50٪).

ويتَّضح من استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التعبير عن الرأي، أنها جاءت بدرجة عالية في العبارة (تتيح الجامعة لعضو هيئة التدريس حرية الدفاع عن رأيه في المجال الأكاديمي)، وتفسر الباحثة حصول العبارة على الترتيب الأول بدرجة استجابة (عالية)، بأن عضو هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز يُمارس حقَّه في التعبير عن رأيه في ظل القانون والنظام، وضمن سياق مجاله الأكاديمي دون عوائق، ودفاعه عن رأيه يرتبط بدافع أخلاقي وإنساني ومهني في تبرير الأعمال.

وربما يرجع حصول العبارة (تنظِّم إدارة الجامعة لقاءات دورية مع أعضاء هيئة التدريس لسماع آرائهم ومتطلباتهم) على الترتيب الأخير بدرجة استجابة (متوسطة)، إلى أن أفراد عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس يرون أن الجامعة تنظِّم لهم لقاءات، ولكنها ليست مستمرة، وأن لديهم آراء لم تُطرَح وتُسمَع، إذ تنظِّم الجامعة لقاءً واحدًا في العام الدراسي، واقتصارها على يوم واحد للقاء أعضاء هيئة التدريس وسماعهم لا يكفي، وربما لا يستطيع البعض الحضور في هذا اليوم المحدد، كما أن عدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة كبير، فلا يسع المجالُ للجميع لطرح آرائهم ومتطلباتهم، الأمر الذي أدى إلى ضعف الاستجابات في هذه العبارة.

ولا تتفق هذه النتيجة مع نتائج أي من الدراسات السابقة، إذ تختلف مع دراسة (الأسود وعساف، 2014م)، التي حصل فيها محور حرية التعبير عن الرأي على درجة ممارسة (متوسطة)، ودراسة (خطايبة والسعود، 2011م)، التي حصل فيها المحور على درجة ممارسة (متوسطة)، ودراسة (زروالي وابريعم، 2017م)، التي حصلت على درجة ممارسة (منخفضة) في محور حرية التعبير عن الرأي.

تحليل ومناقشة نتائج السؤال الثاني

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a=0.05) في ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس، سنوات الخبرة، الجامعة التي تخرَّج منها عضو هيئة التدريس)؟

للإجابة عن هذا السؤال، أجرت الباحثة اختبار (ت) للعينات المستقلة، واختبار تحليل التباين الأحادي للعينات المستقلة لتحديد دلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى للمتغيرات الديمغرافية الآتية: (الجنس، سنوات الخبرة، الجامعة التي تخرَّج منها عضو هيئة التدريس)، وفيما يلي عرض لأهم النتائج المتصلة بالسؤال:

أولًا– الجنس:

استخدمت الباحثة اختبار (ت) للعينات المستقلة لتحديد الفروق للمقارنة بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، ويوضح الجدول (4–6) نتيجة اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول (4–6) نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس

البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
حرية التعبير عن الرأي	ذكر	12	3.56	0.865	0.922–	0.371
	أنثى	18	3.81	0.449		
حرية البحث والنشر	ذكر	12	3.74	0.479	0.452	0.655
	أنثى	18	3.65	0.542		
حرية التدريس	ذكر	12	4.00	0.395	0.533	0.598
	أنثى	18	3.89	0.644		
حرية المشاركة في اتخاذ القرار	ذكر	12	3.08	0.793	0.571–	0.576
	أنثى	18	3.23	0.498		
ممارسة الحريات الأكاديمية ككل	ذكر	12	3.60	0.469	0.308–	0.760
	أنثى	**18**	**3.64**	**0.406**		

يتضح من الجدول (4–6) الآتي:

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التعبير عن الرأي عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.371)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية البحث والنشر عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية

في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.655)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التدريس عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.598)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.576)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية ككل عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.760)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ثانيًا– سنوات الخبرة:

استخدمت الباحثة اختبار التباين الأحادي انوفا للعينات المستقلة لتحديد الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، ويوضح الجدول (4–7) نتيجة اختبار التباين الأحادي انوفا لدلالة الفروق بين المتوسطات:

جدول (4–7) نتائج تحليل التباين الأحادي (انوفا) لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة

البعد	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
حرية التعبير عن الرأي	أقل من (5) سنوات	8	3.73	0.414	1.488	0.244
	من (5) إلى أقل من (10) سنوات	14	3.88	0.345		
	(10) سنوات فأكثر	8	3.39	1.079		
حرية البحث والنشر	أقل من (5) سنوات	8	3.55	0.714	0.358	0.703
	من (5) إلى أقل من (10) سنوات	14	3.74	0.385		
	(10) سنوات فأكثر	8	3.71	0.518		
حرية التدريس	أقل من (5) سنوات	8	3.86	0.366	0.392	0.679
	من (5) إلى أقل من (10) سنوات	14	4.03	0.438		
	(10) سنوات فأكثر	8	3.84	0.859		
حرية المشاركة في اتخاذ القرار	أقل من (5) سنوات	8	3.38	0.561	0.576	0.569
	من (5) إلى أقل من (10) سنوات	14	3.08	0.458		
	(10) سنوات فأكثر	8	3.13	0.918		
ممارسة الحريات الأكاديمية ككل	أقل من (5) سنوات	8	3.63	0.413	0.371	0.693
	من (5) إلى أقل من (10) سنوات	14	3.68	0.273		
	(10) سنوات فأكثر	8	3.52	0.648		

يتضح من الجدول (4–7) الآتي:

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التعبير عن الرأي عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.244)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية البحث والنشر عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى

الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.703)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التدريس عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.679)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.569)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية ككل عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.693)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ثالثًا– الجامعة التي تخرَّج منها عضو هيئة التدريس:

استخدمت الباحثة اختبار (ت) للعينات المستقلة لتحديد الفروق للمقارنة بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، ويوضح الجدول (4–8) نتيجة اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين المتوسطات.

جدول (4–8) نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة لدلالة الفروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس

البعد	الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
حرية التعبير عن الرأي	جامعة عربية	14	3.67	0.819	0.281-	0.780
	جامعة أجنبية	16	3.74	0.473		
حرية البحث والنشر	جامعة عربية	14	3.95	0.454	2.977	*0.006
	جامعة أجنبية	16	3.46	0.452		
حرية التدريس	جامعة عربية	14	3.96	0.676	0.236	0.815
	جامعة أجنبية	16	3.91	0.439		
حرية المشاركة في اتخاذ القرار	جامعة عربية	14	3.31	0.693	1.111	0.276
	جامعة أجنبية	16	3.05	0.552		
ممارسة الحريات الأكاديمية ككل	جامعة عربية	14	3.72	0.505	1.177	0.249
	جامعة أجنبية	**16**	**3.54**	**0.333**		

وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (4–8) الآتي:

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التعبير عن الرأي عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.780)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية البحث والنشر عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس لصالح المتخرجين في جامعات عربية، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.006)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التدريس عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.815)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.276)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

–عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية ككل عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.249)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

لم تُسفر النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في ممارسة الحرية الأكاديمية عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى للمتغيرات الديموغرافية الآتية: (الجنس، سنوات الخبرة، الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس)، وهذا يدل على تقارب آراء أفراد العينة، وتشابه مفهوم الحرية الأكاديمية لديهم.

وتتطابق هذه النتيجة مع دراسة (العمري والغويرين، 2020م) فيما يتعلق بجميع المتغيرات، ودراسة (خطايبة والسعود، 2011م) فيما يتعلق بالرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، ودراسة (سعيد والإبراهيم، 2017م) فيما يتعلق بمتغير الجنس، ودراسة (الأسود وعساف، 2014م) فيما يتعلق بالجنس والرتبة الأكاديمية، **وتختلف** مع دراسة

(سعيد والإبراهيم، 2017م) التي كشفت عن وجود فروق في ممارسة الحريات الأكاديمية حسب متغير الرتبة الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

ملخص نتائج البحث

توصّل البحث إلى عدد من النتائج، وهي كالآتي:

1) جاءت ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، بدرجة استجابة (عالية)، إذ جاء المتوسط العام للمجموع الكلي (3.63)، بانحراف معياري (0.425).
2) جاءت ممارسة حرية التعبير عن الرأي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، بدرجة (عالية)، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.71 من 5).
3) جاءت ممارسة حرية البحث والنشر لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، بدرجة (عالية)، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.69 من 5).
4) جاءت ممارسة حرية التدريس لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، بدرجة (عالية)، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.93 من 5).
5) جاءت ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية بجامعة الملك عبد العزيز في جدة، بدرجة (متوسطة)، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.17 من 5)
6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية البحث والنشر عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.655)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

7)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التدريس عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.598)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

8)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.576)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

9)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية ككل عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجنس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.760)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

10)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التعبير عن الرأي عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.244)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

11)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية البحث والنشر عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.703)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التدريس عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.679)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.569)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية ككل عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير سنوات الخبرة، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار التباين الأحادي انوفا تساوي (0.693)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التعبير عن الرأي عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.780)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية البحث والنشر عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة

التدريس لصالح المتخرجين في جامعات عربية، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.006)، وهي قيمة دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية التدريس عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.815)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة حرية المشاركة في اتخاذ القرار عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.276)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة بخصوص ممارسة الحرية الأكاديمية ككل عند أعضاء هيئة التدريس في كلية الدراسات العُليا التربوية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة تُعزى لمتغير الجامعة التي تخرج منها عضو هيئة التدريس، إذ كانت قيمة مستوى الدلالة في اختبار (ت) تساوي (0.249)، وهي قيمة غير دالة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

توصيات البحث

في ضوء النتائج السابقة قد توصلت الباحثة إلى عدد من التوصيات، وهي كالآتي:

1) إشراك أعضاء هيئة التدريس في عمليات اتخاذ القرارات الأكاديمية عن طريق تفعيل أدوار مجالس الأقسام والكليات، ولجان البحث العلمي على مستوى الأقسام والكليات ومجلس العمداء ومجلس الجامعة؛ بحيث يُعتمَد التصويت على القرارات وعدم اقتصارها على القيادات العليا فقط.

2)الاهتمام بالبحث العلمي بدرجة أكبر، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على القيام بالأبحاث العلمية المختلفة عن طريق إدراج العمل البحثي ضمن أنصبة أعضاء هيئة التدريس، وإعطاء حوافز ومكافآت تشجيعية للأبحاث المتميزة.

3)العمل على نشر ثقافة الحرية الأكاديمية عن طريق دعم المكتبات الجامعية ومكتبات الأقسام بالمراجع والدراسات العلمية التي تتناول الحرية الأكاديمية، وإقامة ورش العمل والدورات، لتحقيق ممارسة الحريات الأكاديمية في العمل الجامعي؛ ما يُسهم في زيادة معدلات الأداء والإنتاج والإبداع والابتكار لدى أعضاء هيئة التدريس.

4)منح أعضاء هيئة التدريس الصلاحية في انتخاب القيادات الجامعية، ووضع ضوابط وآليات تنظيمية لهذا الشأن.

5)ضرورة دعم أعضاء هيئة التدريس المتميزين في النشاط التدريسي، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لهم، لتشجيعهم على الاستمرار في التميُّز والعطاء والإبداع، وزيادة الانتماء والولاء الوظيفي لديهم.

دراسات مستقبلية ومقترحات بحثية

في ضوء ما جاء في نتائج البحث، تقترح الباحثة إجراء الدراسات الآتية:

1)إجراء دراسة تتناول ممارسة الحريات الأكاديمية وعلاقتها بالدافعية الأكاديمية.

2)إجراء دراسة عن المشاركة في اتخاذ القرار وأثرها في تحسين العمل الأكاديمي.

3)إجراء دراسة مقارنة بين ممارسة الحريات الأكاديمية في جامعة الملك عبد العزيز في جدة وجامعة طيبة في المدينة المنورة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. العمري أيمن أحمد والغويرين، يوسف فرج ارشود. (2020م). درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية وعلاقتها بمستوى الصحة التنظيمية في الجامعات الأرنية. الجامعة الأردنية– عمادة البحث العلمي.
2. الخطة الإستراتيجية لكلية الدراسات العليا التربوية 2019–2024، كلية الدراسات العليا، التربوية السعودية.
3. الصالح، محمد علي (2019م). الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي: من وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس. مجلة العلوم النفسية والتربوية، السعودية.
4. الرقب، د. توفيق زايد محمد (2018م). درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات السعودية الرسمية للحرية الأكاديمية. مجلة كلية التربية–جامعة كفر الشيخ–العدد (90)، مصر.
5. العمري، فاضل محمد (2018). واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية التحديات والحلول في ضوء رؤية 2030، مجلة البحث العلمي في التربية جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية.
6. محمود، ربى سمير محمود (2018) درجة ممارسة رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الخاصة في محافظة عمان لمبادئ الحوكمة التربوية وعلاقتها بدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
7. حكمي، عبد الملك بن علي عثمان (1439هـ– 2018م). الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالأداء المهني لأعضاء هيئه التدريس بالجامعات السعودية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
8. زروالي، وسيلة؛ وابريعم، سامية (2017م). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، الجزائر
9. سعيد، هبه عاهد وابراهيم، عدنان بدري (2017). دراسة مقارنة لمستويات ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعات شمال الاردن الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة دراسات العلوم التربوية، 44 (4).

10.صالح، رجاء أحمد (2017). المناخ الأخلاقي السائد في الجامعات الأردنية الخاصة وعلاقته بالحرية الأكاديمية الخاصة لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

11.المطيري، خزنة ثامر (1438هـ) العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب في جامعة الملك سعود.

12.غربي، د. صبرينة، وقوارح، د. محمد (2016م،2017م). الحرية الأكاديمية كمدخل لتنمية الولاء التنظيمي دراسة تحليلية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلة آفاق للعلوم.

13.عبد اللطيف، خوشي عثمان (2016م) واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنولوجيا (الصين والماليزيا واليابان) أنموذجًا، جامعة بابل: مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية.

14.أبو جيش، روز جمال جلال (2016). درجة الحرية الأكاديمية والتنمية المهنية والعلاقة بينهما لدى المعلمين والمعلمات مدارس وكاله الغوث الدولية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمعلمين في جامعة النجاح الوطنية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا.

15.العجلوني، محمود حسن (2016م). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن، المجلة الأردنية للعلوم التربوية، الأردن.

16.العجمي، نوف بنت عبد العالي (2016م). الحريّة الأكاديمية في الجامعات العربية والغربية (دراسة مقارنة). مجلة البحث العلمي في التربية–العدد السابع عشر، الرياض–المملكة العربية السعودية.

17.عباس، علاء عدنان (2015). دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعات حكومية– جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.

18.الرويلي، سعود عبد الله (1436هـ). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة (الحكومية–والأهلية)، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 3(163)، 803 –838.

19.ذوقان عبيدات، كايد عبد الحق، وعبد الرحمن عدس. (2014م). البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه. دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان.

20.الأسود، فايز علي والعساف، محمود عبد المجيد (2014م). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها. مجلة جامعة الأزهر–سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 16، غزة.

21.الحراحشة، محمد (2013). معوقات البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، 11(3) 157–180.

22.حوالة، سهير محمد (2012). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ضوء مقومات الرضا الوظيفي، دراسة ميدانية على جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية بجامعة الاسكندرية، 19 (3)، 119 266.

23.حوالة ، سهير محمد (2012م). الحرية الأكاديمية لمعلم التعليم العام والإبداع: رؤية للحوار. جامعة القاهرة–كلية الدراسات العليا للتربية.

24.الغريب، بدران شبل (2012). الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية، مجله كليه التربية 22(1) 23–95

25.القرني، علي سعد (1433هـ). الحرية الأكاديمية المنطلقات القانونية والضوابط –دراسة تحليلية نقدية معمقة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

26.خطايبة، محمد والسعود، راتب (2011م). تصورات أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بإنجازهم البحثي. مجلة جامعة دمشق–المجلد 27، الأردن.

27.هادي، رياض عزيز. (2010). الجامعات النشأة والتطور– الحرية الأكاديمية –مجلة سلسلة ثقافة جامعية، 2(2)، 1–82، بغداد.

28.ملكاوي، فتحي حسن، وعودة، أحمد سليمان (2005م)، موقع القيم في التعليم الجامعي.

29.آل زاهر، علي ناصر (1423). برامج التطوير المهني لعضو هيئة التدريس السعودي مجالاتها وطريق تنفيذها ومعوقاتها ومقومات نجاحها، رسالة دكتوراة منشورة كلية التربية، جامعة أُم القرى المملكة العربية السعودية.

30.العطوي، عويض بن حمود (ب. ت). دليل الحريات الأكاديمية بجامعة تبوك. وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي.

31.رجب، فاطمة (2019). من هم أعضاء هيئة التدريس. تم استرداده من الموقع الالكتروني https://ar. quora. com بتاريخ 2021/4/20

32.تصنيف شانغهاي الدولي ARWU لجامعات العالم (2019م) تم استرداده من الموقع الإلكتروني www. spaq. gov. sa بتاريخ 2021/4/22

33.قرار مسار استقلال 3 جامعات يحقق تطلعات القيادة في تحديث وتطوير قطاع التعليم الجامعي، تم استرداده من الموقع الإلكتروني www. spaq. gov. sa بتاريخ 2021/4/20

34.ميثاق أخلاقيات المهنة لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم في جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للتطوير، تم استرداده بتاريخ 2021/4/20

35.ميسروب، سفيان باكراد. (2020). أهمية الحرية الأكاديمية في المجتمع المعاصر، تم استرداده من الموقع الإلكتروني بتاريخ 2021/4/19 https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/0c24247e-4c9f-47e1-b2b9-e0cbe39a5c19

36.نظام جامعة الملك عبد العزيز، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مطابع الحكومة الأمنية، الرياض، 1403هـ، 7.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Karran, T., & Mallinson, L. (2019), academic Freedom and World-Class Universities: A Virtuous Circle?, Higher Education Policy, Vol (32), No.(3)

Amar, V. (2018). A Comparative Analysis of the Academic Freedom of Public University Professors. First Amendment Law Review, Vol (14), No.(2)

Al Hila, A. A., Al Shobaki, M. J., & Abu Naser, S. S. (2017). The Effect of Academic Freedoms in Enhancing the Social Responsibility of Palestinian University Staff in the Gaza Governorates. International Journal of Engineering and Information Systems (IJEAIS), Vol (1), No.

Williams, J. (2016). Why Academic freedom Matters: A Response to a Current Challenges. In C. Hudson, & J. Williams (Eds.) London: Civitas.

Hogan ،Barry & Trotter ،Lane (2013). Academic freedom in Canadian higher education: Universities ،colleges ،and institutes were not created equal. Canadian Journal of Higher Education.

Orubit ،Paullay& ،Abrham. (2012). University Autonomy Academic Freedom and Academic Staff Unionof Universities '(ASUU) Struggles. Nigeria .

Macfarlane ،Bruce (2012) Re-framing student academic freedom: a capability perspective. Faculty of Education ،The University of Hong Kong.

Taiwo ،Eligah Adewale (2012). Regulatory Bodies ،Academic Freedom and Institutional Autonomy in Africa: issues and Challenges—the Nigerian Example. Africa: Council for the Development of Social Science Research in Africa.

Bin , R. (2012), Freedom of Scientific Research in the Field of Genetics. In Biotech Innovations and Fundamental Rights, DOI 10.1007/978-88-470-2032-0 10. 10.

Encyclopedia. B. (2011). Academic freedom. Retrived at April 21, 2011, from: http://www.britcanica.com/EBchecked/259/academic-freedom.

McCrae ،Niall (2011). Nurturing Critical Thinking and Academic Freedom in the 21st Century University. International Journal of Teaching and Learning in Higher Education.

Farooq, N., Irfan, M., & Farooq, M. (2011). Measurement of the degree of organizational commitment among the faculty members of private sector universities in Peshawar city. Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, 3(4), 151–162.

Afshar, T, Dhiman, S. (2008). Assesment of The Excellence of Academic Advising: Lessons Learned of Collage Teaching & Learning, 5 (3), 53 – 54.

Goodell. (2005). Faculty Perceptions of Academic Freedom at a Metropolation University: A case study. Virgin

•